Sana'a University Journal of Human Sciences
مجلة جامعة صنعاء للعلوم الإنسانية
Vol. 4 | No. 1 | Page 465 – 481 | 2023 |
https://journals.su.edu.ye/index.php/jhs
ISSN : 2958-8677

قرائن دفع الكذب عن الراوي

Evidence of the propulsion of lying about the narrator

محمد زايد العتيبي
باحث – قسم التفسير والحديث
كلية الشريعة والدراسات الإسلامية
جامعة الكويت - الكويت

Mohammed zayed Al-Utaibi
Researcher Department of Interpretation and Hadith
Faculty of Sharia and Islamic Studies
Kuwait University - Kuwait

الملخص:

تناول هذا البحث قضية دفع الكذب عن الراوي، بهدف معرفة القرائن التي يمكن من خلالها أن يُدفع الكذب عن الراوي، مما يترتب عليه تعديله أو تجريحه أو قبول روايته أو ردها.

وقد سلكت فيه المنهج الاستقرائي، باستقراء نصوص علماء الحديث وتطبيقاتهم في دفع الكذب عن الراوي، والمنهج التحليلي بتحليل تلك النصوص للوصول إلى قرائن دفع الكذب عن الراوي.

وقسمته لمقدمة وتمهيد ومبحثين وخاتمة؛ المقدمة: ذكرت فيها أسباب اختيار الموضوع وأهميته، ومشكلته، وأهدافه، ومنهجه وخطته، وذكرت في التمهيد بعض الأمور التي تعد مدخلًا لموضوع البحث الرئيس، كخطأ الراوي وتعمده الكذب، وفي المبحث الأول: قرائن دفع الكذب عن الراوي التي تتعلق بتحديثه وروايته وسماعه، وفي المبحث الثاني: قرائن دفع الكذب عن الراوي التي تتعلق بحاله، وفي الخاتمة ذكرت عددًا من النتائج والتوصيات.

ومن أبرز نتائج البحث أنَّه استخدم النقاد عددا من القرائن لدفع الكذب عن الرواة؛ منها ما يتعلق بتحديث الراوي أو روايته أو سماعه، ومنها ما يتعلق بحاله، وأيضا إمكانية استخدام الباحث المعاصر لهذه القرائن في الترجيح فيما اختلف النقاد فيه بين تخطئته وتكذيبه.

الكلمات المفتاحية: القرائن، الكذب، الدفع، الراوي.

Abstract:

This research addresses the issue of the propulsion of lying about the narrator, with the aim of knowing the evidence through which lying about the narrator can be paid, resulting in its modification, demobilization, acceptance or reply.

I took the inductive approach, extrapolating the texts of modern scholars and their applications in propelling lying about the narrator, and the analytical approach by analyzing those texts to arrive at the evidence of propelling lying about the narrator.

its section for introduction, prelude, researchers and conclusion; Introduction: I mentioned the reasons for the selection of the subject, its importance, its problem, its objectives, its approach and plan, and mentioned in the preliminary introduction some of the matters that are an input to the main topic of research, such as the narrator's mistake and intentional lying, and in the first research: the evidence of the propulsion of lying about the narrator that relates to his or her updating, narrative and hearing, and in the second study: the evidence of lying about the narrator's situation.

One of the most notable findings of the research is that not everyone who has told a lie may have made a mistake, a clip, or been included in his book, but also the possibility that contemporary scholar could use these clues to weigh those who have disagreed between his mistake and his lies.

Keywords: clues, lies, pushes, narrators.

المقدمة:

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستهديه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، اللهم صلِّ على محمد وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، وبعد:

فقد استأثرت الأمة الإسلامية عن غيرها من الأمم بعلم مصطلح الحديث ودراسة الأسانيد، وانتقال نصوصها بسلسلة سند متصل إلى المصدر الأول منذ زمن الرسالة المحمدية، لذا أراد العلماء التأكد من صحة هذا السند وعدالة رجاله وضبطهم، فوضعوا ضوابط

وشروطا في السند ورجاله حتى يكون مقبولا، ولأجل ذلك استفاض العلماء في بيان حال الرواة من حيث التعديل والتجريح، فكان علم مصطلح الحديث والجرح والتعديل.

ومن قضايا علم مصطلح الحديث التي لها الأثر في الحكم على الراوي قضية الكذب على الراوي، وسوف أتناوله في هذا البحث وكثير مما يتعلق به من مسائل فرعية، وجعلت عنوانه: «**قرائن دفع الكذب عن الراوي**».

أولا: أسباب اختيار الموضوع وأهميته:

1. علاقة هذا الموضوع بعلم العلل ودراسة الأسانيد.
2. بيان القرائن التي يمكن أن يُدفع بها الكذب عن الرواة.
3. الدور المهم لهذا الموضوع في الحكم على الراوي.

ثانيا: مشكلة البحث:

تتضح مشكلة البحث من خلال الإجابة على السؤالين الآتيين:

1. ما القرائن التي يمكن من خلالها دفع الكذب عن الراوي وتتعلق بتحديثه وروايته وسماعه؟
2. ما القرائن التي يمكن من خلالها دفع الكذب عن الراوي وتتعلق بحاله؟

ثالثا: أهداف البحث:

1. بيان القرائن التي استخدمها المحدثون في دفع الكذب عن الراوي والتي تتعلق بتحديثه وروايته وسماعه.
2. بيان القرائن التي استخدمها المحدثون في دفع الكذب عن الراوي والتي تتعلق بحاله.

رابعًا: الدراسات السابقة:

لم أقف– حسب ما بين يدي من مصادر ووسائل بحث مختلفة– على دراسة أفردت موضوع القرائن التي من خلالها يمكن دفع الكذب عن الراوي.

رابعا: منهج البحث:

اقتضت طبيعة البحث أن أسلك فيه المنهج الاستقرائي والتحليلي، وذلك من خلال استقراء نصوص علماء الجرح والتعديل وتحليلها؛ لبيان القرائن التي يمكن بها دفع الكذب عن الراوين واستخلاص النتائج المرجوة من البحث.

حدود البحث وإجراءاته:

تتمثل حدود البحث في تناول القرائن التي يُدفع بها الكذب عن رواة الأحاديث.

خامسا: خطة البحث:

قسمت البحث إلى مقدمة وتمهيد ومبحثين وخاتمة، على النحو التالي:

المقدمة: ذكرت فيها أسباب اختيار موضوع البحث وأهميته، ومشكلته، وأهدافه، ومنهج البحث، وخطته.

التمهيد: سأتكلم فيه عن بعض الأمور التي تعد مدخلًا لموضوع البحث الرئيس، كخطأ الراوي وتعمده الكذب.

المبحث الأول: قرائن دفع الكذب عن الراوي التي تتعلق بتحديثه وروايته وسماعه.

المبحث الثاني: قرائن دفع الكذب عن الراوي التي تتعلق بحاله.

الخاتمة: ذكرت فيها أهم ما توصلت إليه من نتائج وتوصيات.

تمهيد:

استخدم المحدثون وسائل عديدة للحكم على الراوي، ومن أعظمها النظر في أحاديثه ومقارنته بمرويات غيره:

فقد ذكر يحيى بن معين (ت: 233هـ) أن إسماعيل بن علية قال له يوما: كيف حديثي؟ قال: قلت: أنت مستقيم الحديث، قال فقال لي: وكيف علمتم ذاك؟ قلت له: عارضنا بها أحاديث الناس فرأيناها مستقيمة [1].

وذكر أيضا أنه قال: «ربما عارضت أحاديث يحيى بن يمان بأحاديث الناس، فما خالف ضربت عليه» [2].

ولذا كان جل اعتمادهم في التوثيق والجرح إنما هو على سبر حديث الراوي، كما ذكر المعلمي اليماني (ت: 1386هـ)[3].

وإذا نظر الناقد فيها ووجد تفرد الراوي بأحاديث لا أصل لها، وأن الحمل فيها عليه دار الأمر عند الناقد بين خطأ الراوي أو تعمده:

فقد ذكر المعلمي (ت: 1386هـ) أنه إذا قام عند الناقد من الأدلة ما غلب على ظنه معه بطلان نسبة الخبر إلى النبي صلى الله عليه وسلم، فقد يقول: باطل، أو موضوع. وكلا اللفظين يقتضي أن الخبر مكذوب عمدا أو خطأ، إلا أن المتبادر من الثاني الكذب عمدا [4].

وذكر أيضا أنه قد تتوفر الأدلة على البطلان، مع أن الراوي الذي يصرح الناقد بإعلال الخبر به لم يتهم بتعمد الكذب، بل قد يكون صدوقا فاضلا، ولكن يرى الناقد أنه غلط أو أدخل عليه الحديث [5].

ومن أمثلة الحكم عليه بالخطأ:

وسأل محمد بن علي بن حمزة المروزي يحيى بن معين (ت: 233هـ) عن هذا فقال: ليس له أصل.

قلت: فنعيم؟ قال: ثقة. قلت: كيف يحدث ثقة بباطل؟ قال: شبه له [6].

وسأل ابن أبي حاتم (ت: 327هـ) أبا زرعة (ت: 281هـ) عن محمد بن مصعب القرقساني (ت: 208هـ) فقال: صدوق في الحديث، ولكنه حدث بأحاديث منكرة. قلت: فليس هذا مما يضعفه؟ قال: نظن أنه غلط فيها [7].

ومن أمثلة الحكم عليه بالتعمد:

ما ذكر أن أبا داود الطيالسي (ت: 204هـ) روى أن شعبة (ت: 160هـ) قال: ائت جرير بن حازم فقل له: لا يحل لك أن تروي عن الحسن بن عمارة؛ فإنه يكذب. قلت لشعبة: ما علامة ذلك؟ قال: روى عن الحكم أشياء لم نجد لها أصلا [8].

وإذا استبعد الناقد خطأ الراوي فقد يجزم بتكذبيه أو بتهمته بالكذب.

ذكر المعلمي (ت: 1386هـ) أن المجتهد في أحوال الرواة قد يثبت عنده بدليل يصح الاستناد إليه أن الخبر لا أصل له وأن الحمل فيه على هذا الراوي، ثم يحتاج بعد ذلك إلى النظر في الراوي أتعمد الكذب، أم غلط؟ فإذا تدبر وأنعم النظر فقد يتجه له الحكم بأحد الأمرين جزما، وقد يميل ظنه إلى أحدهما إلا أنه لا يبلغ أن يجزم به، فعلى هذا الثاني إذا مال ظنه إلى أن الراوي تعمد الكذب قال فيه «متهم بالكذب» أو نحو ذلك مما يؤدي هذا المعنى [9].

وقد يختلف النقاد فيما بينهم فيرى بعضهم أن الراوي تعمد بينما يرى غيرهم أن الراوي غلط ولم يتعمد.

(1) تاريخ ابن معين - رواية ابن محرز (2/ 39).
(2) تاريخ بغداد (16/ 183).
(3) التنكيل (1 / 67).
(4) آثار عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني (25/ 250).
(5) آثار عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني (25/ 250).
(6) الميزان (7 / 42).
(7) الجرح والتعديل (8 / 103).
(8) المحدث الفاصل (ص325).
(9) طليعة التنكيل وتعزيز الطليعة وشكر الترحيب - ضمن آثار المعلمي (9/ 142).

وقد ذكر ابن رجب (ت: 795هـ) أقسام الرواة فقال: رواة الحديث أربعة أقسام:

"1" . من هو متهم بالكذب.

"2" . ومن هو صادق، لكن يغلب على حديثه الغلط والوهم، لسوء حفظه. وهذا القسمان متروكان.

"3" . ومن هو صادق ويغلط أحيانا. وهذا القسم هو المحتج بحديثه.

"4" . ومن هو صادق ويخطىء كثيرا ويهم، ولكن لا يغلب الخطأ عليه وهؤلاء مختلف في الرواية عنهم. والاحتجاج بهم [10].

ثم بين أن النقاد قد يختلفون في الراوي من أي قسم هو فقال: "وبقي الكلام في أن بعض الرواة يختلف الحفاظ فيه من أي هذه الأقسام هو، فمنهم من يختلف فيه:

. هل هو متهم بالكذب، أم لا؟

. ومنهم من يختلف فيه هل هو ممن غلب على حديثه الغلط أم لا؟ – ومنهم من يختلف فيه هل هو ممن كثر غلطه وفحش، أم ممن قل خطؤه وندر؟"[11].

وفي هذا القسم الذي يختلف فيه النقاد بين الحكم عليه بالتعمد أو الخطأ، وجدهم يستخدمون قرائن يدفعون بها الكذب عن الراوي، وقد أحببت في هذا البحث أن أجمع هذه القرائن ففيها الدفاع عن كثير من رواة الحديث، وهي من الطرق التي يميز فيها الباحث بين الصادق والكذاب.

المبحث الأول

قرائن دفع الكذب عن الراوي التي تتعلق بتحديثه وروايته وسماعه

القرينة الأولى: شك الراوي يدل على صدقه لا كذبه:

ترك الراوي التحديث بما يشك فيه أو تنبيهه على شكه فيه عند روايته دليل تحريه وتثبته وخوفه من الخطأ في حديث النبي صلى الله عليه وسلم ولذا جعلها الإمام أحمد (ت: 241هـ) علامة على صدقه:

فقد نقل أن عبد الله بن أحمد بن حنبل (ت: 290هـ) قال لأبيه: كان يعقوب بن إسماعيل بن صبيح (ت: 272هـ) ذكر أن أبا قتادة الحراني (ت: 210هـ) كان يكذب، فعظم ذلك عنده جدا. قال: هؤلاء –يعني أهل حران– يحملون عليه، كان أبو قتادة يتحرى الصدق، لربما رأيته يشك في الشيء. وأثنى عليه، وذكره بخير [12].

كما أن تحديث الراوي بما يشك به مع عدم تنبيهه على الشك علامة كذبه، ولذا قال ابن حبان (ت: 354هـ): «إن من اختلط عليه ما سمع مما لا يسمع، ثم لم يرع عن نشرها بعد علمه بما اختلط عليه منها حتى نشرها وحدث بها وهو لا يتيقن سماعها لبالأحرى ألا يحتج به في الأخبار، لأنه في معنى من يكذب وهو شاك، إذ يقول شيئا وهو يشك في صدقه، والشاك في صدق ما يقول لا يكون بصادق، ونسأل الله الستر وترك إسبال الهتك، إنه أمان به» [13].

القرينة الثانية: قلة تحديث الراوي بما سمع دليل صدقه:

إن قلة تحديث الراوي بما سمعه علامة على صدقه؛ فغالب الكذابين إنما حملهم على الكذب حب الإكثار وشره التحديث، ولذا لما سئل يحيى بن معين (ت: 233هـ) عن أبي الأحوص البغوي (ت: 227هـ)، قال: «ليته حدث بما سمع فكيف يكذب؟!» [14].

القرينة الثالثة: الرجوع عن الخطأ:

(10) شرح العلل (2 / 560).
(11) شرح العلل (2 / 560).
(12) العلل (1533).
(13) المجروحين (1/ 468).
(14) تهذيب الكمال (25/ 122).

ومما يستدل به على صدق الراوي وتثبته اعترافه بالخطأ إذا نبه عليه، وعدم إصراره، قال الميموني (ت: 274هـ): "أكبر ظني أن أبا عبد الله ذكر عبد الله بن رجاء فوثقه وفضله، قلت: فما قصته؟ قال: كان ثم غلط ووهم، وقد حدث يوما بحديث، فقيل له: غلطت فيه، فقال: الله المستعان على غلطنا في غيره أيضا -أو قد غلطنا-، قال لي أبو عبد الله: فإذا كان الشيخ يقر بهذا تعلم أنه سليم، وربما خرج الشيء من الإنسان، فيشهد له القلب بالصدق".

وذكر البرذعي (ت: 292هـ) لأبي زرعة (ت: 264هـ) عن مسدد (ت: 228هـ)، عن محمد بن حمران، عن سلم بن عبد الرحمن، عن سوادة بن الربيع: "**الخيل معقود في نواصيها**"[15]. فقال لي: راوي هذا كان ينبغي لك أن تكبر عليه، ليس هذا من حديث مسدد، كتبت عن مسدد أكثر من سبعة آلاف، وأكثر من ثمانية آلاف، وأكثر من تسعة آلاف، ما سمعته قط ذكر محمد بن حمران.

قلت له: روى هذا الحديث يحيى بن عبدك، عن مسدد. فقال: يحيى صدوق، وليس هذا من حديث مسدد. فكتبت إلى يحيى فكتب إلي: لا جزى الله الوراق عني خيرا، أدخل لي أحاديث المعلى بن أسد في أحاديث مسدد، ولم أميزها منذ عشرين سنة، حتى ورد كتابك، وأنا أرجع عنه. فقرأت كتابه على أبي زرعة (ت: 281هـ)، فقال: هذا كتاب أهل الصدق [16].

لا سيما التراجع السريع فهو دليل على توقي الراوي، فقد ذكر أبو داود في إبراهيم بن موسى الصغير أنه كان عند إبراهيم حديث بخط إدريس فحدث به، فأنكروه عليه فتركه. قال ابن حجر: وهذا يدل على شدة توقيه [17].

والعكس صحيح فإن الإصرار على الخطأ علامة الكذب، ولذا قال ابن حبان (ت: 354هـ): "ومنهم من سبق لسانه حتى حدث بالشيء الذي أخطأ فيه وهو لا يعلم، ثم تبين له وعلم فلم يرجع عنه وتمادى في روايته ذلك الخطأ بعد علمه أنه أخطأ فيه أول مرة، من كان هكذا كان كذابا، ومن صح عليه الكذب استحق الترك"[18].

وذكر ابن الجوزي (ت: 597هـ) أن الرواة الذين وقع في حديثهم الموضوع والكذب والمقلوب انقسموا خمسة أقسام، وذكر في القسم الخامس: قوم تعمدوا الكذب، ثم انقسم هؤلاء ثلاثة أقسام: القسم الأول: قوم رووا الخطأ من غير أن يعلموا أنه خطأ، فلما عرفوا وجه الصواب وأتقنوا به أصروا على الخطأ أنفة من أن ينسبوا إلى غلط [19].

القرينة الرابعة: تصريحه بالأخذ عن طريق الوجادة عند التحديث:

إن اعتراف الراوي بنقص في روايته دليل على صدقه إذ لو كان كذابا لادعى الكمال، والوجادة من أضعف طرق التحمل، وليست هي من المتصل ولا من باب الرواية، وإنما هي حكاية عما وجده في كتاب، قال السخاوي (ت: 902هـ): «وكله . أي المروي بالوجادة المجردة، سواء وثقت بكونه خطه أم لا . منقطع أو معلق، فقد قال الرشيد العطار (ت: 662هـ) في «الغرر المجموعة» له: الوجادة داخلة في باب المقطوع عند علماء الرواية» [20].

(15) أخرجه الطبراني في المعجم الكبير (7/ 97) (6480) من طريق محمد بن حمران به. وله شواهد منها ما أخرجه البخاري في صحيحه (2852)، ومسلم في صحيحه (1873) من حديث عروة البارقي رضي الله عنه.
(16) سؤالات البرذعي (2 / 579).
(17) تهذيب التهذيب (1 / 171).
(18) المجروحين (١/ ٧٦).
(19) الموضوعات لابن الجوزي (١/ ٣٥).
(20) فتح المغيث (2/ 136).

وذكر ابن كثير (ت: 774هـ) أن الوجادة ليست من باب الرواية، وإنما هي حكاية عما وجده في كتاب [21]. ومثله اعترافه بعدم السماع أيضا.

ومن الأمثلة على من نفي عنه الكذب بسبب ذلك:

نقل عن محمد بن عمر الجرجاني أنه سمع يحيى بن معين (ت: 233هـ) وسأله عن سماع أبي بكر ابن أبي شيبة (ت. 235هـ) من شريك، فقال: أبو بكر عندنا صدوق، ولو ادعى السماع ممن هو أجل من شريك لكان مصدقا. ما يحمله أن يقول: وجدت في كتاب أبي بخطه. وحدثت عن روح بحديث الدجال، قال: وكنا نظن أنه كتبه عن أبي هشام الرفاعي، وكان أبو بكر لا يذكر أبا هشام [22].

القرينة الخامسة: التحديث عمن سمع بواسطة (النزول):

إن رواية الراوي عن شيخه الذي سمع منه بواسطة راو أو أكثر دليل على صدقه، إذ هي نزول في الإسناد وهو عكس العلو الذي هو كمال ومحبب للرواة، ولو كان كذابا لادعى الكمال.

قال ابن حبان (ت: 354هـ) مدافعا عن ابن إسحاق: «كان محمد بن إسحاق يكتب عمن فوقه ومثله ودونه لرغبته في العلم وحرصه عليه وربما يروي عن رجل عن رجل قد رآه ويروى عن آخر عنه في موضع آخر ويروي عن رجل عن رجل عنه فلو كان ممن يستحل الكذب لم يحتج إلى الإنزال بل كان يحدث عمن رآه ويقتصر عليه فهذا مما يدل على صدقه» [23].

وسأل محمد بن عمر يحيى بن معين (ت: 233هـ) عن روح بن عبادة، فقال: ليس به بأس، صدوق، حديثه يدل على صدقه، يحدث عن ابن عون، ثم يحدث عن حماد بن زيد، عن ابن عون، قال: قلت ليحيى: زعموا أن يحيى القطان كان يتكلم فيه، فقال: باطل، ما تكلم يحيى القطان فيه بشيء، هو صدوق [24].

القرينة السادسة: استخدام الراوي للصيغة المحتملة فيما لم يسمع دون الصيغة الصريحة:

استخدام الراوي للصيغة المتحملة كـ (عن، أن، قال، ذكر) فيما لم يسمع دليل على عدم كذبه إذا لو كان كذابا لادعى السماع وصرح بالتحديث، وقد نفى الإمام أحمد (ت: 241هـ) الكذب عن محمد بن إسحاق بهذا، فقد ذكر عبد الله بن أحمد بن حنبل أن أباه قال: إذا قال ابن إسحاق: "وذكر" لم يسمعه، يدل على صدقه [25].

القرينة السابعة: معرفة سبب روايته هذه الأحاديث:

عندما يروي الراوي ما يستنكر، فإن هناك احتمالين:

الاحتمال الأول: أن يكون أخطأ.

الاحتمال الثاني: أن يكون تعمد. فإذا بان وجه الخطأ وسببه تعين، وانتفى الكذب عن الراوي، لأن الجائز على العدول – الذي لا يخلو منه أحد منهم– إنما هو الخطأ وهو أولى من وصفهم بالكذب.

وقد وجدت نقاد الحديث إذا عرفوا سبب وقوع الراوي في الخطأ نفوا عنه تهمة التعمد، كأن يفقد الراوي كتبه فيحدث من حفظه فيغلط أو يلقن الخطأ أو يدخل في كتبه.

ومن الأمثلة على من نفي عنه الكذب بسبب معرفة سبب خطأه:

نفى ابن عدي (ت. 365هـ) الكذب عن يوسف بن أسباط، فقال: «ويوسف هذا هو عندي من أهل

(21) الباعث الحثيث (1/ 368).
(22) الكمال في أسماء الرجال (6/ 287).
(23) الثقات (7/ 384).
(24) تاريخ بغداد (9/ 385).
(25) الكمال في أسماء الرجال (2/ 129).

الصدق إلا أنه لما عدم كتبه كان يحمل على حفظه فيغلط ويشتبه عليه، ولا يتعمد الكذب» [26].

ودافع ابن حبان (ت: 354هـ) عن قيس بن الربيع بعد أن بين تكذيب ابن معين (ت: 233هـ) له فقال: قد سبرت أخبار قيس بن الربيع من رواية القدماء والمتأخرين وتتبعتها فرأيته صدوقا مأمونا حيث كان شابا فلما كبر ساء حفظه وامتحن بابن سوء فكان يدخل عليه الحديث فيجيب فيه ثقة منه بابنه، فلما غلب المناكير على صحيح حديثه ولم يتميز استحق مجانبته عند الاحتجاج فكل من مدحه من أئمتنا [27].

وداود بن المحبر كذبه أحمد (ت: 241هـ) ولم يكذبه يحيى بن معين (ت: 233هـ) لأنه عرف السبب، قال أحمد بن حنبل: هو كذاب [28].

ونفى عنه ابن معين (ت: 233هـ) الكذب لمعرفة السبب فقال ابن معين: داود بن المحبر ليس بكذاب. وقال أيضا: وقد كتبت عن أبيه المحبر بن قحذم، وكان داود ثقة، ولكنه جفا الحديث ثم حدث"[29].

ونفى أبو زرعة (ت: 281هـ) الكذب عن عثمان بن صالح فقال: "لم يكن عندي عثمان ممن يكذب، ولكنه كان يكتب الحديث مع خالد بن نجيح، وكان خالد إذا سمعوا من الشيخ أملى عليهم ما لم يسمعوا فبلوا به"[30].

ورمى ابن نمير عثمان بن عبد الرحمن الطرائفي بالكذب [31].

بينما بين ابن حبان (ت: 354هـ) أنه لم يتعمد وإنما الحمل على من أسقطهم فهو مدلس: «يروي عن أقوام ضعاف أشياء يدلسها عن الثقات حتى إذا سمعها المستمع لم يشك في وضعها فلما كثر ذلك في أخباره ألزقت به تلك الموضوعات وحمل على الناس في الجرح، فلا يجوز عندي الاحتجاج بروايته كلها على حالة من الاحوال لما غلب عليها من المناكير عن المشاهير والموضوعات عن الثقات» [32].

ورمى يحيى بن معين (ت: 233هـ) محمد بن معاوية النيسابوري بالكذب [33].

بينما وصفه أبو زرعة (ت: 281هـ) بالصلاح ولم يتهمه بالكذب وإنما بسبب قبوله التلقين: «كان شيخا صالحا الا انه كلما لقن يلقن، وكلما قيل إن هذا من حديثك حدث به، يجيئه الرجل فيقول: هذا من حديث معلى الرازي وكنت أنت معه فيحدث بها على التوهم» [34].

ورمى ابن معين (ت: 233هـ) جبارة بن المغلس الحماني بالكذب [35].

بينما نفى تعمده جمع من النقاد فقال ابن نمير: «ما هو عندي ممن يكذب، كان يوضع له الحديث، فيحدث به، وما كان عندي ممن يتعمد الكذب» [36].

وقال ابن عدي (ت. 365هـ): «له أحاديث عن قوم ثقات: وفي بعض حديثه مالا يتابعه أحد عليه، غير إنه كان لا يتعمد الكذب، إنما كانت غفلة فيه» [37].

ورمى أبو الفتح الأزدي محمد بن عبد الله بن علاثة بن مالك بالكذب فقال: «لسنا نقنع من البخاري بهذا، حديثه يدل على كذبه» [38].

(26) الكامل في ضعفاء الرجال (8/ 489).
(27) المجروحين (2 / 216 - 217).
(28) المجروحين 286/1.
(29) تاريخ بغداد (8 / 360).
(30) سؤالات البرذعي ص 417 و418.
(31) إكمال تهذيب الكمال (5/ 240).
(32) المجروحين (2/ 96).
(33) الجرح والتعديل (8/ 103).
(34) الجرح والتعديل (8/ 104).
(35) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (4/ 491).
(36) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (4/ 492).
(37) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (4/ 492).
(38) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (25/ 524).

فتعقبه الخطيب البغدادي بقوله: «قد أفرط الأزدي في الميل على ابن علاثة وأحسبه وقعت له روايات لعمرو بن الحصين، عن ابن علاثة فنسبه إلى الكذب لأجلها، والعلة في تلك من جهة عمرو بن الحصين فإنه كان كذابا، وأما ابن علاثة فقد وصفه يحيى ابن معين (ت: 233هـ) بالثقة ولم أحفظ لأحد من الأئمة فيه خلاف ما وصفه به يحيى» [39].

وقد رمى جمع من النقاد سليمان بن داود الشاذكوني بالكذب:

قال ابن معين (ت: 233هـ): «جربت على الشاذكوني الكذب» [40].

وسئل صالح جزرة عن الشاذكوني، فقال: «ما رأيت أحفظ منه! قيل: بم كان يتهم؟ قال: كان يكذب في الحديث» [41].

وقال أبو زرعة (ت: 281هـ): «وضع الشاذكوني سبعة أحاديث على رسول الله –صلى الله عليه وسلم– لم يقلها» [42].

بينما نفى تعمده جمع من النقاد وبينوا أن سبب مناكيره هو فقدان كتبه:

قال عبدان الأهوازي: «معاذ الله أن يتهم الشاذكوني إنما كتبه قد ذهبت فكان يحدث فيغلط» [43].

وقال ابن عدي (ت. 365هـ): «وللشاذكوني حديث كثير مستقيم، وهو من الحفاظ المعدودين من حفاظ البصرة، وهو أحد من يضم إلى يحيى وأحمد (ت: 241هـ)، وعلى وأنكر ما رأيت هذه الأحاديث التي ذكرتها بعضها مناكير وبعضها سرقة وما أشبه صورة أمره بما قال عبدان إنه ذهبت كتبه فكان يحدث حفظا فيغلط وإنما أتى من هناك يشتبه عليه فلجرأته واقتداره على الحفظ يمر على الحديث لا أنه يتعمده» [44].

وقال ابن معين (ت: 233هـ) في ضرار بن صرد: «كذاب» [45].

فتعقبه المعلمي (ت: 1386هـ) بقوله: "لا ذا ولا ذاك، والصواب ما أشار إليه أبو حاتم (ت: 277هـ)، فإنه أعرف بضرار وبالحديث وعلله. فكأن ضرارا لقن أو أدخل عليه الحديث أو وهم. فالذي يظهر أن ضرارا صدوق في الأصل، لكنه ليس بعمدة" [46].

يتضح مما سبق أن القرائن التي من خلالها يمكن دفع الكذب عن رواة الأحاديث وتتعلق بتحديثه وروايته وسماعه؛ هي سبع قرائن: شك الراوي يدل على صدقه لا كذبه، وقلة تحديث الراوي بما سمع دليل صدقه، والرجوع عن الخطأ، وتصريحه بالأخذ عن طريق الوجادة عند التحديث، والخامسة: التحديث عمن سمع بواسطة (النزول)، واستخدام الراوي للصيغة المحتملة فيما لم يسمع دون الصيغة الصريحة، ومعرفة سبب روايته هذه الأحاديث.

وهذه القرآن ليست وحدها التي يمكن دفع الكذب عن الراوي، ولكن هناك قرائن أخرى تتعلق بحال الراوي يمكن دفع الكذب بها، وهي التي سنتعرف عليها في المبحث القادم.

المبحث الثاني

قرائن دفع الكذب عن الراوي التي تتعلق بحاله

القرينة الثامنة: الغنى (البسط في الرزق واليسار وعدم الفاقة):

(39) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (25/ 527).
(40) سير أعلام النبلاء (10/ 681).
(41) سير أعلام النبلاء (10/ 681).
(42) سير أعلام النبلاء (10/ 682).
(43) الكامل في ضعفاء الرجال (1/ 224).
(44) الكامل في ضعفاء الرجال (4/ 305).
(45) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (30/ 44).
(46) التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل (10/ 467).

لما حدث عمرو بن عبسة بحديث الوضوء قال له أبو أمامة: "يا عمرو بن عبسة انظر ما تقول أكل هذا يعطى في مجلس واحد؟ فقال: أما والله لقد كبرت سني ودنا أجلي وما بي من فقر فأكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولقد سمعته أذناي ووعاه قلبي من رسول الله صلى الله عليه وسلم"[47].

ويقصد أن دواعي الكذب التي تدعو الانسان في الغالب إلى الكذب بعيدة عنه وقد ذكر منها الفقر.

وقد استخدم هذه القرينة الإمام شعبة بن الحجاج (ت: 160هـ)، فكان يقول: «لا تكتبوا عن الفقراء شيئا فإنهم يكذبون لكم» [48].

وقال إسماعيل بن علية: «قال لي شعبة: أكتب عن زياد بن مخراق فإنه موسر، ولكن لا يكذب» [49].

وقد اعترض على شعبة في هذا جمع من المحدثين:

قال يزيد بن هارون: كان شعبة بن الحجاج يقول لنا: «لا تكتبوا عن فقير» وكان هو فقيرا، إنما كان في عيال ختنه أو ابن أخته "[50].

وقال علي بن عاصم: «قال لي شعبة: عليك بعمارة بن أبي حفصة فإنه غني لا يكذب. قال: فقلت: كم غني يكذب!» [51].

ولذا قال المعلمي (ت: 1386هـ): «وللكذب دواع وموانع، والناس متفاوتون جدا في الانقياد للدواعي أو الموانع، فإني أعرف من الأغنياء الوجهاء من يساوم بالسلعة الخفيفة، فيقول له الدكاني: ثمنها ثلاثة قروش، فيقول كاذبا: إن صاحب ذاك الدكان يبيعها بقرشين؛ يكذب هذه الكذبة طمعا في أن يغر الدكاني فيعطيه إياها بقرشين، مع علمه أن كذبه قد ينكشف عن قرب، بل إذا نجح فأخذها بقرشين، قد يذهب فيخبر بالقصة متمدحا بكذبه. وأعرف من المقلين من لا تسمح له نفسه بمثل هذا الكذب ولو ظن أنه يتحصل به على مقدار كبير» [52].

ولعل الإمام شعبة بن الحجاج (ت: 160هـ) أراد الغالب لا كل الأغنياء، فالغني الذي سلم من دواعي الكذب الأخرى وتوفرت عنده موانع الكذب دليل وقرينة على صدقه وعدم كذبه، ولكل قاعدة شواذ، فغالب الأغنياء الموسرين من أهل الدين لا يكذبون – خاصة في أمور الدين– وهذا مشاهد في دنيا الناس ومعاشهم.

القرينة التاسعة: الشرف:

والمراد بالشرف: علو القدر والقيمة والرفعة. وجاء في لغة العرب أن الشرف هو الحسب بالآباء [53].

ونقل عن ابن السكيت أن الشرف والمجد لا يكونان إلا بالآباء، يقال: رجل شريف، ورجل ماجد: له آباء متقدمون في الشرف [54].

وذكر الليث أن الشرف مصدر الشريف من الناس، والفعل شرف يشرف، وقوم أشراف، مثل شهيد وأشهاد ونصير وأنصار [55].

وقد نص الإمام شعبة بن الحجاج (ت: 160هـ) على هذه القرينة فقال: «الأشراف لا يكذبون» [56].

وذكر المعلمي (ت: 1386هـ) وهو يتحدث على موانع الكذب أن العرب كانوا يحبون الشرف، ويرون أن الكذب من أفحش العيوب المسقطة للرجل. وفي أوائل "صحيح البخاري"[57] في قصة أبي سفيان بن

(47) أخرجه النسائي (147).
(48) الكامل في ضعفاء الرجال (1/ 150).
(49) الكامل في ضعفاء الرجال (1/ 151).
(50) الكفاية في علم الرواية (ص154).
(51) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (21/ 240).
(52) الأنوار الكاشفة (12/ 389).
(53) لسان العرب (9/ 169).
(54) تهذيب اللغة (11/ 234).
(55) تهذيب اللغة (11/ 234)
(56) الكامل في ضعفاء الرجال (1/ 151).
(57) صحيح البخاري (7) من حديث عبد الله بن عباس رضي الله عنهما.

حرب أن هرقل لما جاءه كتاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم دعا بمن كان بالشام من تجار قريش فأتي بأبي سفيان ورهط معه. قال: "ثم دعاهم ودعا ترجمانه فقال: أيكم أقرب نسبا بهذا الرجل الذي يزعم أنه نبي؟ قال أبو سفيان: قلت: أنا أقربهم نسبا. قال أدنوه مني، وقربوا أصحابه، فاجعلوهم عند ظهره. ثم قال لترجمانه: قل لهم: إني سائل هذا عن هذا الرجل، فإن كذبني فكذبوه. قال: فوالله لولا الحياء من أن يأثروا على كذبا لكذبت عليه". قال ابن حجر في "فتح الباري": "وفي قوله: "يأثروا" دون قوله "يكذبوا" دليل على أنه كان واثقا منهم بعدم التكذيب أن لو كذب؛ لاشتراكهم معه في عداوة النبي صلى الله عليه وآله وسلم؛ لكنه ترك ذلك استحياء وأنفة من أن يتحدثوا بعد أن يرجعوا، فيصير عند سامعي ذلك كذابا. وفي رواية ابن إسحاق التصريح بذلك".

أقول: وهذا هو الذي أراده هرقل. ثم جاء الإسلام، فشدد في تقبيح الكذب جدا حتى قال الله عز وجل: {إنما يفتري الكذب الذين لا يؤمنون بآيات الله} [النحل: 105]. وروي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن رجلا كذب عليه، فبعث عليا والزبير، وقال: "**اذهبا، فإن أدركتماه فاقتلاه**"[58]» [59].

وقد جمعت الرواة الذين نفي عنهم الكذب بسبب الشرف وهم:

1. زياد بن عبد الله بن الطفيل البكائي الكوفي:

نفى عنه الكذب وكيع بن الجراح فقال: «هو أشرف من أن يكذب» [60].

وزياد عامري من بني عامر بن صعصعة، وقد كان لجده شرف، قال يحيى بن معين (ت: 233هـ): «زياد البكائي من بني عامر بن صعصعة وكان جده قد شهد الحكمين» [61].

2. يزيد بن المهلب بن أبي صفرة الأزدي:

نفى عنه الكذب عيسى بن موسى الهاشمي فقال: «كان يزيد بن المهلب أشرف من أن يكذب في الحديث» [62].

ويزيد بن المهلب أزدي وهو أمير وقبله أبوه أمير، ولي المشرق بعد أبيه ثم ولي البصرة لسليمان بن عبد الملك [63].

3. شبيب بن شيبة بن عبد الله التميمي الخطيب:

نفى عنه الكذب عبد الله بن المبارك، قال عبد الله بن نصر الكوفي: «قيل لعبد الله ابن المبارك تأخذ عن شبيب بن شيبة، وهو يدخل على الأمراء قال خذوا عنه فإنه أشرف من أن يكذب» [64].

وشبيب من بني تميم وقد كان أمير وخطيبا مفوها.

قال ابن حبان (ت: 354هـ) عنه: «كان من فصحاء الناس ودهاتهم في زمانه» [65].

وقال الذهبي عنه: «كان إخباريا علامة مفوها وأميرا جليلا. ولي إمرة الري للمهدي» [66].

4. خالد بن عبد الله البجلي القسري.

نفى عنه الكذب سيار أبو الحكم قال يحيى الحماني: «قيل لسيار أبو الحكم: تروي عن مثل خالد؟ قال: إنه كان أشرف من أن يكذب» [67].

(58) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه (9707) من حديث سعيد بن جبير مرسلا.
(59) التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل (10/ 45).
(60) التاريخ الكبير (3/ 360).
(61) تاريخ بغداد (9/ 499).
(62) المعجم الأوسط (2/ 104).
(63) انظر: سير أعلام النبلاء (4/ 503).
(64) الكامل في ضعفاء الرجال (5/ 49).
(65) إكمال تهذيب الكمال (6/ 212).
(66) تاريخ الإسلام (10/ 143).
(67) الجرح والتعديل (3/ 340).

وخالد القسري من قبيلة بجيلة، وقد كان أمير مكة للوليد بن عبد الملك وسليمان بن عبد الملك، وأمير العراقين لهشام بن عبد الملك [68].

وأقول: إن الشريف تمنعه المروءة من الكذب، كما أن الغالب أن الكذب بسبب الجبن أو التزين للناس طلبا للجاه عندهم، وهي بعيدة عن أهل الشرف.

قال بعض الحكماء: «لو لم يترك العاقل الكذب إلا مروءة لقد كان حقيقا بذلك فكيف وفيه المأثم والعار!» [69].

وقالت الحكماء: «ليس لكذاب مروءة» [70].

وقال بعضهم: «لو تميزت الأشياء لكان الكذب مع الجبن، والصدق مع الشجاعة» [71].

وقد قال الشاعر [72]:

لا يكذب المرء إلا من مهانته ...

أو عادة السوء أو من قلة الأدب

وهذا يعني أن دوافع المرء إلى الكذب ثلاثة: هوان نفسه عليه، أو عادته السيئة، أو قلة تهذيبه، وهي أبعد ما تكون عن الأشراف.

القرينة العاشرة: معرفة الراوي بالصدق والصلاح:

عندما يعرف الراوي بالصدق أو الصلاح، فإن ذلك دليل على صدقه ونفي الكذب عنه، قال أبو الوليد الباجي : " أحوال المحدثين في الجرح والتعديل مما يدرك بالاجتهاد ويعلم بضرب من النظر ووجه ذلك أن الإنسان إذا جالس الرجل وتكررت محادثته له وإخباره إياه بمثل ما يخبر ناس عن المعاني التي يخبر عنها تحقق صدقة وحكم بتصديقه فإن اتفق له أن يخبر في يوم من الأيام أو وقت من الأوقات بخلاف ما يخبر الناس عن ذلك المعنى أو بخلاف ما علم منه المخبر أعتقد فيه الوهم والغلط ولم يخرجه ذلك عنده عن رتبة الصدق الذي ثبت من حاله وعهد من خبره "[73].

وذكر المعلمي (ت: 1386هـ) وهو يتحدث عن موانع الكذب أن من الموانع: التدين والخوف من رب العالمين الذي بيده ملكوت الدنيا والآخرة، وقد قال سبحانه: {إنما يفتري الكذب الذين لا يؤمنون بآيات الله} [النحل: 105]. وفي "الصحيح"[74] عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم: "**علامة المنافق ثلاث، وإن صام وصلى وزعم أنه مسلم: إذا حدث كذب، وإذا اؤتمن خان، وإذا وعد أخلف**". وإخلاف الوعد أغلب ما يكون إذا كان الوعد كذبا، والخيانة تعتمد الكذب كما لا يخفى.

وقال أبو بكر الصديق: "الكذب مجانب للإيمان" [75].

وذكر أيضا أن من المعروف المشاهد أيضا أن صلاح الإنسان في نفسه إنما يحصل به الوثوق أنه لا يتعمد الكذب. ويبقى احتمال الكذب خطأ، فهذا لا يندفع إلا بأمر زائد على صلاح الراوي في نفسه، وهو الضبط. وهو عبارة عن حال تحصل للإنسان باجتماع أمرين: ثبات، وتثبت [76].

ولذلك لما بلغ ابن معين (ت: 233هـ) حديثا مكذوبا كذب المتحدث ولما عرفه نفى الكذب عنه لمعرفة صدقه، قال أحمد بن يحيى بن زهير التستري: «لما

(68) انظر: تهذيب الكمال في أسماء الرجال (8/ 108)، وسير أعلام النبلاء (5/ 425).
(69) المحاسن والمساوئ (ص169).
(70) العقد الفريد (2/ 209).
(71) أخلاق الوزيرين (ص390).
(72) التمثيل والمحاضرة (ص448).
(73) التعديل والتجريح (1 / 280).
(74) صحيح مسلم (59) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.
(75) التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل (10/ 43).
(76) رسالة في الكلام على أحكام خبر الواحد وشرائطه - ضمن آثار المعلمي (19/ 166).

حدث أبو الأزهر النيسابوري بحديثه عن عبد الرزاق في الفضائل أخبر يحيى بن معين بذلك، فبينا هو عنده في جماعة أهل الحديث إذ قال يحيى بن معين: من هذا الكذاب النيسابوري الذي حدث عن عبد الرزاق بهذا الحديث؟ فقام أبو الأزهر فقال: هو ذا أنا! فتبسم يحيى بن معين وقال: أما إنك لست بكذاب، وتعجب من سلامته وقال: الذنب لغيرك في هذا الحديث» [77].

ونفى ابن معين الصلاح عن الكاذب فقال لما قيل له جعفر بن الزبير كان من الصالحين؟ قال: كيف يكون صالحا وكان يكذب» [78].

ومن الأمثلة على نفي الكذب عن رواة بسبب صلاحهم أو معرفة صدقهم:

قال البرذعي (ت: 292هـ) لأبي زرعة (ت: 264هـ): حديث هشيم، عن منصور بن زاذان، عن محمد بن أبان، عن عائشة؟ قال: نعم. قلت: إسحاق بن إبراهيم الهروي يرفعه؟ قال: هو حدثنا به مرفوعا. قلت: فكان يتهم؟ قال: أما أنا فقد كنت أظن ذلك، ولكن أصحابنا البغداديين يقولون: هو رجل صالح، وذلك أنه يحدثنا بأحاديث كبار عن المعافى بن عمران وابن عيينة، وكان تاجرا [79].

«وقال الزهري: حدثني طاوس ولو رأيت طاوسا علمت أنه لا يكذب» [80].

وقال حماد بن زيد: رأيت منصورا بمكة، فكان فيه خشية، وما أراه كان يكذب [81].

وقال ابن عيينة: لو رأيت إبراهيم بن ميسرة، لعلمت أنه لا يكذب [82].

وقال الذهبي في ترجمة محمد بن بشار: «ثقة صدوق، كذبه الفلاس، فما أصغى أحد إلى تكذيبه لتيقنهم أن بندارا صادق أمين» [83].

لكن قد يشكل على هذا ما ذكروا في الهيثم بن عدي، قالت جارية الهيثم بن عدي: «كان مولاي يقوم عامة الليل يصلى فإذا أصبح جلس يكذب» [84].

فقد أجاب عن هذا العلامة المعلمي (ت: 1386هـ) فقال: «أما صالح يتعمد الكذب فلا يكون إلا شديد الجهل بالدين، ومثل هذا نادر لا يسوغ أن يقاس به من عرف بالدين والعلم والصدق، ولو ساغ هذا لساغ أن يتهم كل إنسان بكل نقيصة عرفت لغيره، ولو عرف بأنه من أبعد الناس عنها.

فأما الهيثم بن عدي؛ فتلك الحكاية إنما حكاها عباس الدوري قال: «حدثنا بعض أصحابنا قال: قالت جارية الهيثم بن عدي: كان مولاي ...». والجارية لا يعرف حالها، والمخبر عنها لا يدري من هو وما حاله، وإنما ذكروا هذه الحكاية على أنها نادرة مستطرفة؛ لأن مثل هذا نادر كما مر، وإنما استندوا في تكذيب الهيثم إلى دلائل ثابتة.

هذا وعلماء السنة لا يستندون في التصديق والتكذيب إلى أن ذاك يروقهم وهذا لا يعجبهم، ولكنهم ينظرون إلى الرواة؛ فمن كان من أهل الصدق والأمانة والثقة لا يكذبونه، غير أنهم إذا قام الدليل على خطئه خطأوه، سواء كان ذلك فيما يسوؤهم أم فيما يعجبهم. وأما من كان كذابا أو متهما أو مغفلا أو مجهولا أو نحو ذلك فإنهم لا يحتجون بروايته» [85].

القرينة الحادية عشر: معرفة الراوي بالغفلة:

(77) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (1/ 260).
(78) تاريخ ابن معين - رواية ابن محرز (1/ 60).
(79) أبو زرعة الرازي 2/ 476.
(80) تاريخ أسماء الثقات (ص122).
(81) المعرفة والتاريخ 2/ 638 و798.
(82) العلل (2950).
(83) ميزان الاعتدال (3/ 490).
(84) تاريخ ابن معين - رواية الدوري (3/ 364).
(85) الأنوار الكاشفة (12/ 390).

المغفل في لغة العرب: من لا فطنة له [86].

والمغفل من الرواة من لا الفطنة عنده لتمييز الصواب من الخطأ كما قال عبد الله بن الزبير الحميدي: "فإن قال: فما الغفلة التي ترد بها حديث الرجل الرضا الذي لا يعرف بكذب؟ قلت: هو أن يكون في كتابه غلط، فيقال له في ذلك، فيترك ما في كتابه ويحدث بما قالوا، أو يغيره في كتابه؟ قولهم لا يعقل فرق ما بين ذلك"[87].

ومن الرواة من كانت الغفلة طبعه حتى أنه يحدث بالكذب ولا يدري، قال الآجري: "سمعت أبا داود قال: قال أبو سعيد الحداد: محاضر لا يحسن أن يصدق، فكيف يحسن أن يكذب؟ كنا نوقفه على الخطأ في كتابه، فإذا بلغ ذلك الموضع أخطأ"[88].

وجاء في ترجمة عبد الله بن محمد بن عبد العزيز بن المرزبان بن سابور، أبو القاسم البغوي الأصل البغدادي «وتكلم فيه قوم، ونسبوه إلى الكذب عند عبد الحميد الوراق، فقال: هو أنعش من أن يكذب – يعني: ما يحسن –» [89].

قال إبراهيم الحربي في أحمد بن محمد بن أيوب الوراق، أبو جعفر البغدادي: «كان وراقا للفضل بن الربيع، ثقة، لو قيل له: اكذب، ما يحسن يكذب» [90].

ومثل هذا النوع لا يتهم بالكذب لمعرفة غفلته.

يتضح مما سبق أن القرائن التي من خلالها يمكن دفع الكذب عن رواة الأحاديث وتتعلق بحاله؛ هي أربع قرائن: الغنى، والشرف، ومعرفة الراوي بالصدق والصلاح، ومعرفة الراوي بالغفلة.

وعلى ذلك يتضح أن مجموع القرائن التي يمكن دفع الكذب عن رواة الأحاديث أحد عشر قرينة، كما ورد عن علماء الجرح والتعديل.

الخاتمة

بعد بيان القرائن التي يمكن من خلالها دفع الكذب عن الراوي، يتبين بعض نتائج، والتوصيات، وبيانها فيما يلي:

أولا: النتائج:

1- لا غني للمشتغلين بالحديث وعلومه عن معرفة قواعد الجرح والتعديل ومراتبها التي بينها العلماء في تضاعيف كتبهم؛ لتبين حال الرواة من حيث العدالة والضبط؛ للحكم على الحديث صحة وضعفا.
2- استخدم النقاد عددا من القرائن لدفع الكذب عن الرواة؛ منها ما يتعلق بتحديث الراوي أو روايته أو سماعه، ومنها ما يتعلق بحاله.
3- وجود موانع الكذب في الراوي دليل على صدقه.
4- عدم وجود دواعي الكذب في الراوي دليل على صدقه.
5- ليس كل من روى الكذب كذابا فقد يكون أخطأ أو لقن أو أدخل في كتابه.
6- إمكانية استخدام الباحث المعاصر لهذه القرائن في الترجيح بين من اختلف النقاد فيه بين تخطئته وتكذيبه.

ثانيا: التوصيات:

1-على المؤسسات العلمية القيام بجمع القضايا التي لها الأثر على الرواة جرحا وتعديلا في

(86) لسان العرب (11 / 492).
(87) الجرح والتعديل (2 / 33).
(88) سؤالات الآجري (رقم 126 ص 153).
(89) سير أعلام النبلاء (14/ 454).
(90) الكمال في أسماء الرجال (3/ 84).

موسوعة علمية مختصة، وحصر الرواة الذين تنطبق عليهم هذه القضايا.

2-على الباحثين في علوم الحديث- خاصة طلبة الماجستير والدكتوراه- بالجامعات المختلفة أن يبحثوا عن مثل هذه القضايا وتقديمها في أطروحاتهم.

3-تناول كتاب واحد من الكتب التي جمعت الرواة وتناولتهم بالجرح والتعديل ككتاب ابن أبي حاتم وميزان الاعتدال للذهبي وغيرهما وتطبيق هذه القضايا على الرواة الذين وردوا في هذه الكتب.

وصلى الله على محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا

المصادر والمراجع

[1] ابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن محمد (ت: 327هـ)، العلل، الطبعة الأولى، (1427هـ- 2006م)، مطابع الحميضي، تحقيق: فريق من الباحثين بإشراف سعد بن عبد الله الحميد وخالد بن عبد الرحمن الجريسي.

[2] ابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن محمد بن إدريس الرازي (ت: 327هـ)، الجرح والتعديل، الطبعة الأولى، (1271هـ-1952م)، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

[3] ابن الجوزي، عبد الرحمن بن علي بن محمد (ت: 597هـ)، الموضوعات، الطبعة الأولى، (1386هـ-1966م)، المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، ضبط وتقديم وتحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان.

[4] ابن حنبل، أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال الشيباني (ت: 241هـ)، العلل ومعرفة الرجال، الطبعة الثانية، (1422هـ- 2001م)، دار الخاني، الرياض.

[5] ابن رجب، عبد الرحمن بن أحمد (ت: 795هـ)، شرح علل الترمذي، الطبعة الأولى، (1407هـ- 1987م)، مكتبة المنار، الأردن، تحقيق: همام عبد الرحيم سعيد.

[6] ابن شاهين، عمر بن أحمد (ت: 385هـ)، تاريخ أسماء الثقات، الطبعة الأولى، (1404هـ- 1984م)، الدار السلفية، الكويت، تحقيق: صبحي السامرائي.

[7] ابن عبد ربه، أحمد بن محمد (ت: 328هـ)، العقد الفريد، الطبعة الأولى، (1404هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت.

[8] ابن كثير، إسماعيل بن عمر (ت: 774هـ)، الباعث الحثيث، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، تحقيق: أحمد محمد شاكر.

[9] ابن معين، أبو زكريا يحيى بن معين (ت: 233هـ)، تاريخ ابن معين (رواية الدوري)، الطبعة الأولى، (1399هـ - 1979م)، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، المحقق: د. أحمد محمد نور سيف.

[10] ابن معين، أبو زكريا يحيى بن معين (ت: 233هـ)، تاريخ ابن معين (رواية ابن محرز)، الطبعة الأولى، (1405هـ - 1985م)، مجمع اللغة العربية، دمشق، المحقق: محمد كامل القصار.

[11] ابن منظور، محمد بن مكرم (ت: 711هـ)، لسان العرب، الطبعة الثالثة، (1414هـ)، دار صادر، بيروت.

[12] الأزهري، أبو منصور محمد بن أحمد (ت: 370هـ)، تهذيب اللغة، الطبعة الأولى، سنة 2001م، دار إحياء التراث العربي، بيروت، تحقيق: محمد عوض مرعب.

[13] الباجي، أبو الوليد سليمان بن خلف (ت: 474هـ)، التعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح، الطبعة الأولى، سنة 1406هـ- 1986م، دار اللواء للنشر والتوزيع، الرياض، تحقيق: أبو لبابة حسين.

[14] البخاري، محمد بن إسماعيل الجعفي (ت: 256هـ)، التاريخ الكبير، دار الفكر، تحقيق: السيد هاشم الندوي.

[15] البخاري، محمد بن إسماعيل الجعفي (ت: 256هـ)، صحيح البخاري المسمى الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه، الطبعة الأولى، سنة (1422هـ)، طوق النجاة، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر.

[16] البستي، محمد بن حبان (ت: 354هـ)، الثقات، الطبعة الأولى، (1393هـ- 1973م)، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الدكن بالهند.

[17] البستي، محمد بن حبان التميمي (ت: 354هـ)، المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، الطبعة الأولى، (1396هـ)، دار الوعي، حلب، المحقق: محمود إبراهيم زايد.

[18] التوحيدي، علي بن محمد (ت: 400هـ تقريبا)، أخلاق الوزيرين (مثالب الوزيرين)، (1412هـ- 1992م)، دار صادر، بيروت، تحقيق: محمد بن تاويت الطنجي.

[19] الثعالبي، عبد الملك بن محمد (ت: 429هـ)، التمثيل والمحاضرة، الطبعة الأولى، (1401هـ- 1981م)، الدار العربية للكتاب، تحقيق: عبد الفتاح محمد الحلو.

[20] الجرجاني، عبد الله بن عدي (ت: 365هـ)، الكامل في ضعفاء الرجال، الطبعة الثالثة، (1409هـ - 1988م)، بيروت، دار الفكر، تحقيق: يحيى مختار غزاوي.

[21] الحنفي، مغلطاي بن قليج بن عبد الله (ت: 762هـ)، إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال، الطبعة الأولى، (1422هـ - 2001م)، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، المحقق: أبو عبد الرحمن عادل بن محمد - أبو محمد أسامة بن إبراهيم.

[22] الخطيب البغدادي، أحمد بن علي البغدادي (ت: 463هـ)، الكفاية في علم الرواية، المكتبة العلمية، المدينة المنورة، تحقيق: أبو عبد الله السورقي وإبراهيم حمدي المدني.

[23] الخطيب البغدادي، أحمد بن علي بن ثابت (ت: 463هـ)، تاريخ بغداد، الطبعة الأولى، (1422هـ- 2002م)، دار الغرب الإسلامي، بيروت، تحقيق: الدكتور بشار عواد معروف.

[24] الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد (ت: 748هـ)، تاريخ الإسلام، الطبعة الثانية، (1410هـ- 1990م)، دار الكتاب العربي، المحقق: عمر عبدالسلام تدمري.

[25] الذهبي، محمد بن أحمد (ت: 748هـ)، **سير أعلام النبلاء**، الطبعة الثالثة، (1405هـ - 1985م)، مؤسسة الرسالة، بيروت، المحقق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط.

[26] الذهبي، محمد بن أحمد (ت: 748هـ)، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، (1995م)، دار الكتب العلمية، بيروت، تحقيق: علي محمد معوض وعادل أحمد عبد الموجود.

[27] الرازي، أبو زرعة عبيد الله بن عبد الكريم (ت: 264هـ)، أبو زرعة الرازي وجهوده في السنة النبوية مع كتابه الضعفاء وأجوبته على أسئلة الْبَرْذَعِي، الطبعة الأولى، (1402هـ/1982م)، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة النبوية.

[28] الرازي، عبيد الله بن عبد الكريم أبو زرعة (ت: 264هـ)، سؤالات البرذعي لأبي زرعة الرازي، الطبعة الأولى، (2009م)، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، القاهرة، المحقق: أبو عمر محمد بن علي الأزهري.

[29] الرامهرمزي، الحسن بن عبد الرحمن (ت: 360هـ)، المحدث الفاصل بين الراوي والواعي، الطبعة الثالثة، (1404هـ)، دار الفكر، بيروت، تحقيق: محمد عجاج الخطيب.

[30] رسالة في الكلام على أحكام خبر الواحد وشرائطه= ضمن آثار المعلمي.

[31] السجستاني، سليمان بن الأشعث (ت: 275هـ)، سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني، الطبعة الأولى، (1399 - 1979م)، طبعة الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، تحقيق: محمد علي قاسم العمري.

[32] السخاوي، محمد بن عبد الرحمن (ت: 902هـ)، فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للعراقي، الطبعة الأولى، (1424هـ- 2003م)، مكتبة السنة، مصر، تحقيق: علي حسين علي.

[33] الصنعاني، عبد الرزاق بن همام (ت: 211هـ)، المصنف، الطبعة الثانية، سنة (1403هـ)، المجلس العلمي، الهند، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي.

[34] الطبراني، سليمان بن أحمد بن أيوب (ت: 360هـ)، المعجم الأوسط، طبعة دار الحرمين، القاهرة، تحقيق: طارق بن عوض الله بن محمد، وعبد المحسن بن إبراهيم الحسيني.

[35] الطبراني، سليمان بن أحمد بن أيوب (ت: 360هـ)، المعجم الكبير، الطبعة الثانية، سنة (1415هـ-1994م)، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي.

[36] العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر (ت: 258هـ)، تهذيب التهذيب، مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند.

[37] الفسوي، يعقوب بن سفيان بن جوان (ت: 277هـ)، المعرفة والتاريخ، الطبعة الثانية، (1401هـ - 1981م)، مؤسسة الرسالة، بيروت، المحقق: أكرم ضياء العمري.

[38] المزي، يوسف بن الزكي عبد الرحمن أبو الحجاج (ت: 762هـ)، تهذيب الكمال، الطبعة الأولى، (1400 هـ/1980م)، مؤسسة الرسالة، بيروت، تحقيق: بشار عواد معروف.

[39] مسلم، مسلم بن الحجاج (ت: 261هـ)، صحيح مسلم المسمى بالمسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، دار إحياء التراث العربي، بيروت، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي.

[40] المعلمي اليماني، عبد الرحمن بن يحيى (ت: 1386هـ)، آثار الشيخ العلامة عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني، الطبعة الأولى، (1434هـ)، دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع، اعتنى به مجموعة من الباحثين.

[41] المعلمي اليماني، عبد الرحمن بن يحيى (ت: 1386هـ)، الأنوار الكاشفة لما في كتاب أضواء السنة من الزلل والتضليل والمجازفة، سنة 1406هـ- 1986م، المطبعة السلفية ومكتبتها، وعالم الكتب، بيروت.

[42] المعلمي اليماني، عبد الرحمن بن يحيى (ت: 1386هـ)، التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل، الطبعة الثانية، (1406هـ)، المكتب الإسلامي، علق عليه: محمد ناصر الدين الألباني وزهير الشاويش وعبد الرزاق حمزة.

[43] النسائي، أحمد بن شعيب (ت: 303هـ)، المجتبى (سنن النسائي)، الطبعة الخامسة، (1420هـ)، دار المعرفة، بيروت، تحقيق: مكتب تحقيق التراث.